مجلة الخدمة الاجتماعية

ورقة علمية بعنوان:

العوامـل المؤديـــــة إلى الجريمة

(بالتركيز علي نزلاء ونزيلات مرتكبي الجرائم الأخلاقية في المؤسسات العقابية ولاية الخرطوم)

اعداد:

د.صباح عبدالله طه عبد الله

أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية

Dr. Sabah Abdullah Taha Abdullah

Assistant Professor of sociology in King Faisal University –Saudi Arabia

sabdullah@kfu.edu.sa

00966549868377

مستخلـص الدراسة

تناولت الدراسة موضوع العوامل الاجتماعية المؤدية الي الجريمة بالتركيز علي نزلاء ونزيلات مرتكبي الجرائم الأخلاقية في السجن الاتحادي وسجن النساء بولاية الخرطوم، هدفت الدراسة إلي التعرف علي العوامل المؤدية إلي الجريمة والوقوف علي دور الإحصاءات الجنائية في الكشف عن الواقع الحقيقي للجرائم في السودان ولتحقيق أهداف الدراسة والاجابة علي تساؤلاتها من خلال اطار نظري يشمل متغيرات الدراسة ومن ثم استخدام أدوات الدراسة وهي الاستبانة بالمقابلة والتي وزعت علي نزلاء ونزيلات السجون المحكوم عليهم في جرائم أخلاقيه وعددهم (١٠٩) مبحوثا ومبحوثة.

واشارت نتائج الدراسة إلي وجود عوامل اجتماعية واقتصادية ونفسية وغيرها ادت إلي وجود الظاهرة موضوع الدراسة . كما توصلت نتائج الدراسة الي ان الإحصاءات الجنائية لا تعطى الواقع الحقيقي لمعدلات الجرائم وخاصة الجرائم الجنسية لاعتبارات ثقافية وأمنية عديدة مما يدل علي أن الرقم الخفي لمعدلات هذه الجرائم اكبر من الواقع المرصود ،. كما اوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها الاهتمام بالأسر ودعم الدولة الاقتصادي لها وضرورة الاهتمام بدور المؤسسات العقابية في القيام بدورها الإصلاحي والتأهيلي كما ينبغي، وغيرها من التوصيات مستندة علي ماتوصلت اليه الدراسة من نتائج .

الكلمات المفتاحية: العوامل ، الجريمة ، الجريمة الأخلاقية ، الإحصاءات الجنائية.

Abstract

The study addressed the issue of social factors leading to crime by focusing on male and female inmates who committed moral crimes in the federal prison and the women's prison in Khartoum State. The study aimed to identify the factors leading to crime and to determine the role of criminal statistics in revealing the true reality of crimes in Sudan and to achieve the objectives of the study and answer questions. Its questions are through a theoretical framework that includes the variables of the study, and then the use of the study tools, which is the interview questionnaire, which was distributed to male and female prison inmates convicted of moral crimes, numbering (109) male and female respondents.

The results of the study indicated the presence of social, economic, psychological and other factors that led to the existence of the phenomenon under study. The results of the study also concluded that criminal statistics do not give the true reality of crime rates, especially sexual crimes, for many cultural and security considerations, which indicates that the hidden number of these crime rates is greater than the observed reality. The study also recommended a set of recommendations, the most important of which are attention to families and the state's economic support for them, the need to pay attention to the role of penal institutions in carrying out their corrective and rehabilitative role as they should, and other recommendations based on the results of the study.

Keywords: factors, crime, moral crime, criminal statistics.

- المقدمــة :

الجريمة ظاهره اجتماعية قديمة قدم الإنسانية وقد تناولت هذه الظاهرة العديد من الدراسات التي تحاول في مجملها معرفة أسبابها ودوافعها والحد من انتشارها والوقاية منها . ، ثم تطورت مع تطور العصر وتقدمه، لتظهر بأشكال أكثر تنوعَا وتعقيداً جعلت منها محطًا لكثير من اهتمامات المفكرين والعلماء،سواء من ذوي الاختصاص الاجتماعي أو النفسي أو القانوني، لما تخلفه من دمار وتفكك في المجتمعات البشرية ومن زعزعة للأمن وتفكيك للعلاقات الاجتماعية، وهدر للطاقات ونزف للأموال، واضعاف حركة التنمية بشقيها البشري والاقتصادي.

وتتنوع الجريمة تبعا" لاختلاف الزمان والمكان، والدوافع والعوامل والظروف المؤدية إليها فهناك جرائم ضد الأشخاص كالقتل والضرب وجرائم ضد الممتلكات كالسرقة والحريق المتعمد وجرائم ضد النظام كالممارسات الرامية إلى المساس بأمن الدولة، وهناك جرائم متمثله في الإخلال بالعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد والقيم الدينية ومكارم الأخلاق، أطلق عليها الجرائم الاخلاقيه" (نشات،٢٠٠٤،ص١٢).

"ولقد شهد العالم في العصر الحديث ثورة هائلة في التقدم والرقي بالمجتمعات إلى قمة الحضارة، الأمر الذي جعل الحياة الاجتماعية أكثر تعقيدًا بعد تدشين التكنولوجيا إلى أعمده البنية التحتية للحياة الإنسانية، لتلعب دورًا مهمًا فيه مما سهل للظاهرة لإجرامية تطورها بأشكال مختلفة في الوسط الاجتماعية،هذه الجرائم

التي زادت بدرجه ملحوظة مع اتجاه المجتمعات إلى التصنيع واستمرت في الزيادة مع كل خطوه خطتها هذه المجتمعات في طريق التحضير، إلى أن بلغت الحد االكبير والمتذايد الذي بلغته الآن في أكثر هذه المجتمعات تطورًا وثراء وترفًا"(المجذوب،١٩٩٣،ص٢٩)

ويرى (الحاج، ٢٠٠٢،ص ٣٤) "أن الجريمة اتخذت أشكالاً مختلفة تتماشى مع البنى الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت ترتكب بأشكال جديدة مختلفة عما كانت عليه في السابق"

ولكل مجتمع ظروفه الخاصة وثقافته وتتنوع تبعاً لذلك الظروف والعوامل المختلفة التي تودي إلي ارتكاب الجرائم المختلفة .و في السودان برزت ظاهرة الجرائم الأخلاقية نتيجة لظروف اجتماعية واقتصادية ونفسية وغيرها.

مشكلة الدراسة :

العوامل المؤدية إلي الجريمة تعتبر هامة وأساسية في التعرف عليها ، خاصة ولاسيما الجرائم الاخلاقية لها خصوصية واعتبارات خاصة في ثقافة المجتمع السوداني لارتباطها بالسمعة والشرف خاصة الجرائم الجنسية المتمثلة في الاعتداء الجنسي و الاغتصاب و الزنا والتحرش وخلافه حيث تعتبر من الجرائم المسكوت عنها ، وتلعب بعض الثقافات في المجتمع السوداني دورا في ازدياد معدلاتها وتتلخص مشكلة الدراسة في التعرف علي العوامل الاجتماعية المؤدية المؤدية للجريمة ودور الاحصاءت الجنائية في رصدها .

الأهمية النظرية:

تعود أهمية دراسة هذه الظاهرة لازدياد معدلات الجرائم وتعدد أنواعها في المجتمع السوداني.

قلة الدراسات التي تناولت موضوع الجرائم الأخلاقية مما عزز رغبة الباحثة لدراستها .

ارتباط الجرائم الأخلاقية بثقافة المجتمع والتعامل معها وفق النسق القيمي الثقافي الموجود في المجتمع مما قد يؤثر في موضوعية الاحصاءات الجنائية .

تعود أهمية هذه الدراسة إلى أن الجرائم الأخلاقية تمس أخلاقيات وقيم ومثل المجتمع وتأخذ الطابع الخفي وفي الغالب لا يتم الإبلاغ عنها لأسباب واعتبارات شخصية واجتماعية وثقافية وغيرها.

رغبة الباحث في ان تكون الدراسة الحالية نواة لاجراء المزيد من الدراسات المستقبلية حول الجرائم الأخلاقية.

الأهمية التطبيقية :

يمكن ان تسهم نتائج الدراسة في محاولة معرفة العوامل المؤدية للجريمة بصفة عامة والجرائم الأخلاقية بصفة خاصة

يمكن ان تساعد نتائج الدراسة في الوقوف على طبيعة العوامل الاجتماعية المؤدية للجرائم الأخلاقية ومحاولة التصدي لها.

افادة الجهات ذات الصلة بما ستتوصل اليه الدراسة من نتائج وتوصيات ومقترحات يمكن الاعتماد عليها لمحاولة الحد من الجرائم الأخلاقية .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى :

التعرف علي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المؤدية إلي الجريمة .

التركيز علي نوع وطبيعة العوامل المؤدية الي الجرائم الأخلاقية بصفة خاصة من خلال دراسة مرتكبي هذه الجرائم في المؤسسات العقابية.

تساؤلات الدراسة :

من خلال الأهداف السابقة تطرح هذه الدراسة عدد من التساؤلات :

- ماالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية المؤدية لارتكاب الجريمة .

- مانوع وطبيعة العوامل المؤدية الي الجرائم الأخلاقية بصفة خاصة من خلال دراسة مرتكبي هذه الجرائم في المؤسسات العقابية .

منهج الدراسة :

تستند الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض الاطار النظري للعوامل ا المؤدية للجريمة ا ومن ثم تحليل هذه المعطيات وربطها بواقع المجتمع السوداني .وهي دراسة نظرية ميدانية تعتمد علي مصادر ثانوية متمثلة في المراجع والدوريات والانترنت.ودراسة ميدانية لنزلاء ونزيلات السجن العمومي في ولاية الخرطوم .

٦- الأدوات المستخدمة في الدراسة :

استخدمت الباحثة أداة الاستبانة بالمقابلة والتي تتطلب الجلوس مع كل مبحوث علي حدا نظرا لحساسية الموضوع وتشجيع المبحوث علي التجاوب ولضمان اكبر استجابة ممكنة من النزلاء والنزيلات حيث تلاحظ من خلال الزيارات الأولية للباحثة تحفظهم وعدم الرغبة في التجاوب والذي كان واحدا من الصعوبات التي واجهت الباحثة .

٧- الحدود المكانية :

ولاية الخرطوم السجن العمومي للرجال والنساء.

الحدود البشرية : نزلاء ونزيلات السجن العمومي المحكومين في جرائم أخلاقية .

العينة :

نوع العينة عمدية لمرتكبي الجرائم الأخلاقية من النزلاء والنزيلات في السجن العمومي وتم اختيار عدد (٥٠) مفحوصا من نزلاء السجن العمومي من الرجال وعدد (٥٩) مفحوصة من سجن النساء بأم درمان ، وقامت الباحثة بملء صحيفة الاستبانة أثناء مقابلة كل فرد من أفراد العينة .

صعوبات الدراسة :

الجرائم الأخلاقية من المسائل التي يتحرج الناس منها ويحاولون تجنبها خاصة في مجتمع تقليدي ومحافظ كالمجتمع السوداني .

وجود صعوبات تمثلت في عدم وجود دراسات سابقة في هذا الموضوع إلي جانب عدم توفر الإحصاءات اللازمة بالصورة الدقيقة والتفصيلية .

عدم تجاوب المبحوثين خاصة المحكومين في جرائم أخلاقية جنسية لما لها لما لها من اعتبارات خاصة وحساسة.

استمارة الاستبيان هي استمارة استبيان بالمقابلة مما يتطلب الجلوس معا كل مبحوث علي حدا لمحاولة معرفة الأسباب والدوافع الحقيقية وراء جريمته مما ضاعف الجهد المبذول خاصة مع مرتكبي الجرائم الجنسية .

مفاهيم ومصطلحات الدراسة :

مفهوم السلوك الإجرامي:

أولا: مفهوم الجريمة اللغوي:

وهي مأخوذة من مصدر (جرم)"والجَرم : هو القطع، جرمه يجرِمه جرمِْاً: أي قطعه، والجُرم:

هو التعدي، والذنب، والجمع اجرام وجروم، فيقال فلان أجرم: أي أذنب". (ابن منظور،١٤٠٨٠، ٤٤٥)

قال تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ) سورة المائدة آية (٨) أي لا يحملنكم بغض قوم على الاعتداء عليهم.

"ويطلق الجَرم على الكسب غير المشروع، فيقال : خرج يجرم لأهله : أي يطلب ويحتال". (ابن منظور،١٤٠٨٠، ٤٤٥)

"ومن هنا نرى أن المعنى اللغوي "للجريمة" يطلق على كل ما هو مخالف للحق وبذلك تجد ارتباطاً وثيقاً بين المعنى اللغوي، وما ورد في القرآن لهذا المفهوم، حيث خص الله تعالى هذه المادة "جر م" لوصف الأفعال غير المستحسنة في الشرع". (ياسين روضة،منهج القرآن في حماية المجتمع من الجريمة،الرياض المركز العربي للدراسات والتدريب ،١٤١٣، ٤٠)

المفهوم الاجتماعي للجريمة :

يرى علماء الاجتماع بان الجريمة ظاهرة اجتماعية وان التجريم بحد ذاته هو الحكم الذي تصدره الجماعة على بعض أنواع السلوك بصرف النظر عن نص القانون وفي هذا الاتجاه ميز جارد فالو بين الجريمة الطبيعية التي لا تختلف عند الجماعات في الزمان والمكان لتعارضها مع المبادئ الإنسانية والعدالة كجرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال . والجريمة المصطنعة التي تشكل خرقا للعواطف القابلة للتحول كالعواطف الدينية والوطنية واعتبر الأولى بأنها تدخل في المعنى الحقيقي للإجرام ودراساته التحليلية ويقدر البعض الآخر بان الجريمة عبارة عن السلوك الذي تحرمه الدولة بسبب ضرورة ويمكن أن ترد عليه بفرض جزاء وهو بوجه عام يشكل السلوك المضاد للمجتمع والذي يضر بصالحه (السمالوطي،١٩٨٣،ص ٨٢)

مفهوم الجريمة الأخلاقية :

التعريف القانوني للجرائم الأخلاقية :

ورد في نصوص مواد القانون عدة ألفاظ تتقارب مع بعضها البعض ليظهر بان اللفظ الواحد منها يغني عن باقي الألفاظ (قمحاوي ،١٩٨٥،ص ٤٠، ٤١)منها الفسق ، الممارسة، الفحشاء ، الدعارة ،الاستدراج (لطفي ، ١٩٧٥،ص ٣٦) إعلان أو دعوة تتضمن إعلان بالفجور وغيرها .

قسم حسن حسن منصور (منصور، ١٩٨٥، ص ٩) الأمور الأخلاقية التي يعتبر الاعتداء عليها جريمة إلي :

١/ الأخلاق المتعلقة بالجنس مثل اغتصاب النساء وهتك الأعراض بالزنا والاتجار بالجنس كالدعارة والفجور.

٢/ الأخلاق المتعلقة بالآداب العامة التي تشمل الأفعال الفاضحة العلنية وغير العلنية .

٣/ الأخلاق المتعلقة بالكلمة والسر كاستخدام الكلمة في غير موضعها وعدم احترامها .

٤/ الأخلاق المتعلقة بالديانة كالاعتداء علي الأشياء ذات الطابع الديني والعقائدي مثل تعطيل الشعائر الدينية وانتهاك حرمة القبور .

هناك تصنيف آخر للجرائم الأخلاقية : (١)

١/ جرائم تعاطي الخمور .

٢/ الحياة البوهيمية اللاأخلاقية التي بها تحرك ضد القيود المختلفة .

٣/ البغاء والدعارة .

يتفق معظم العلماء أن الجرائم الأخلاقية تتسم بالصفات التالية :

أ – أن ضحاياها يكونون في غالب الأمر من مرتكبيها ما عدا الاغتصاب وهتك العرض .

ب – هي أكثر ارتباطاً بالجانب البيولوجي كما هي أعراض لمشكلات أخرى .

ج – أنها ذات علاقات بالمعايير الثقافية المحلية نظراً للاختلاف الموجود بين الثقافات حيث ما نسميه (زنا) في مجتمعاتنا العربية الإسلامية ، لا يمكن اعتباره كذلك في المجتمعات التي تبيح للمرأة الزواج بأكثر من رجل ، ويرجع الاختلاف إلي :

مدي تزمت كل مجتمع في منهجه للسلوك الاجتماعي .

مدي تسامحه أو تحرره تجاهه .

درجات التحريم وقدرة الضبط الاجتماعي . (نعامة،١٤٦،١٩٨٥)

---

(١) وزارة الداخلية الكويتية ، إدارة الدراسات والبحوث ، اثر البيئة الثقافية علي جرائم الخدم في الكويت ، ١٩٨٨م .

ويمكن أن يكون هذا الاختلاف موجوداً حتى داخل المجتمع الواحد ، كما هو الحال في المجتمع العربي ، فعلي الرغم من التجانس الموجود بين المجتمعات العربية من حيث الثقافة والدين واللغة ، فإن بعض الجرائم الأخلاقية تكاد لا تظهر في الإحصاءات الرسمية ، نظراً لعدم ملاحقتها ومن ثم فإن معايير الجريمة الأخلاقية مختلفة من مجتمع لآخر وإن التقت حول مفاهيم مشتركة (العوجي ، ١٤٠٦،ص ٤٤)

المفهوم الاجرائي للجرائم الأخلاقية :

أي محظور شرعي أو قانوني أرتكبه المجرم او المجرمة، وحكم عليه بحكم قضائي ،وأدخل بسببه السجن.والمقصود بالجرائم الأخلاقية في هذا البحث الجرائم الجنسية وجرائم السكر و المخدرات.

أولاً: تعريف الجريمة وانواعها:

الجريمة ظاهره اجتماعيه لازمت البشرية منذ وجودها، إلا أنها كانت ترتكب بوسائل تقليديه فالمجتمعات البدائية، ثم تطورت مع تطور العصر وتقدمه، لتظهر بأشكال أكثر تنوعَا وتعقيداً جعلت منها محطًا لكثير من أوقات المفكرين والعلماء،سواء من ذوي الاختصاص الاجتماعي أو النفسي أو القانوني، لما تخلفه من دمار للمجتمعات البشرية ومن زعزعة للأمن وتفكيك للعلاقات الاجتماعية، وهدر للطاقات ونزف للأموال، والقضاء على حركة التنموية.

وتتنوع الجريمة تبعا" لاختلاف الزمان والمكان، والدوافع والعوامل والظروف المؤدية إليها فهناك جرائم ضد الأشخاص كالقتل والضرب وجرائم ضد الممتلكات كالسرقة والحريق المتعمد وجرائم ضد النظام كالممارسات الرامية إلى المساس بأمن الدولة، وهناك جرائم متمثله في الإخلال بالعلاقات الاجتماعية والعادات والتقاليد والقيم الدينية ومكارم الأخلاق، أطلق عليها الجرائم الاخلاقيه" (نشات،٢٠٠٤،ص ١٢)

ويرى (الحاج، ٢٠٠٢،ص ٣٤) "أن الجريمة اتخذت أشكالًا مختلفة تتماشى مع البنى الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت ترتكب بأشكال جديدة مختلفة عما كانت عليه في السابق"

في حين يرى (البداينة، ٢٠٠٢ص ١٢٣)" أنه لن تكون الجرائم مقتصرة على دولة ما بعينها، وإنما سيكون العالم كله مسرحًا لها، حيث يمكن للفرد أن يرتكب السلوك الجرمي من أي مكان في العالم وفي أي مكان، فلا وجود للحدود العالمية في بعض الجرائم خاصة مع وجود الانترنت، وشبكات الاتصال العالمية،

ويميز(حبوش، ١٩٩٩ ،ص ١٤) "بين الجرائم التقليدية والمستحدثة والمستجدة، فيرى أن الجرائم التقليدية هي الجرائم المحددة بنصوص قانونية، أما الجرائم المستحدثة فهي: كل فعل يشكل خطر على المصالح الأساسية للجماعة والتي يتوجب على المشرع حمايتها بنصوص عقابية، ناشئة عن التطورات التقنية والعلمية وما يرافق ذلك من تغيرات اجتماعية وثقافية، ، أما الجرائم المستجدة فمردها إلى التطور والنماء الاجتماعي في بنية المجتمعات، وانتقالها من نمط ثقافي واقتصادي واجتماعي لآخر، كالتحول من المجتمع الزراعي إلى

المجتمع الصناعي ، وبالتالي فالجرائم الاقتصادية صورة من صور الجرائم المستحدثة،ولكنها مرتبطة بالتطور العام للمجتمع، وان الجرائم المستجدة يستخدم في ارتكابها تقنيات حديثة، أما الجرائم المستحدثة فتشمل الجرائم، المستجدة والأنماط الأخرى الناجمة عن التطورات التقنية عامة."

.ومنذ بداية البحث في أسباب الجريمة على أساس علمي في النصف الثاني من القرن الماضي توالت النظريات التي حاولت تفسير السلوك الإجرامي، حيث ذهب بعض العلماء إلى التركيز على النواحي البيولوجية والبعض الآخر إلى التركيز على الظروف الاجتماعية والعوامل.(الشاذلي،١٩٩١، ص ١١١)

كما حاول علماء الجريمة تقسيم العوامل المفسرة لظاهرة السلوك الإجرامي إلى عوامل داخلية مثل (الوراثة، السلالة، التكوين البدني والنفسي، السن، الجنس، الذكاء،المرض تعاطي المخدرات والمسكرات) وأخرى خارجية مثل (عوامل البيئة الطبيعية، والعوامل الاقتصادية، والعوامل الاجتماعية العامة والخاصة، والعوامل الثقافية والتقدم العلمي.

ورغم التسليم بأهمية هذه التفسيرات المتنوعة في فهم ظاهرة الأجرام التقليدي(الضرب السرقة، القتل) فان الصور الحديثة للإجرام والتي تمثلت في وجود أنماط جديدة من الجرائم بصفة عامه، ومن الجرائم الاقتصادية المستحدثة بصفه خاصة،يمكن تفسيرها بعوامل متنوعة من أهمها: تطور النظم والظروف الاقتصادية من ناحية، والتقدم التقني المذهل من ناحية أخرى، فمنذ الثورة الصناعية وما رافقها وتلاها من تنوع وازدياد مضطرد في حجم الأنشطة العلمية والتكنولوجية، وما نجم عنها في القرن الحالي من تطورات اقتصاديه واجتماعيه وانعكاسات ثقافيه وحضارية، بدأت المعلومات المنتجة والمتداولة تتزايد بمتوالية هندسيه واسعة القفزات"(الصعيدي،ص ١٩،ب ت)

العوامل الاجتماعية المؤدية الي الجريمة :

" يقصد بالعوامل الاجتماعية: مجموعة الظروف التي تحيط بالشخص في جميع مراحل حياته،وتتعلق بعلاقاته بغيره من الناس واختلاطه اختلاطًا وثيقًا من شأنه أن يؤثر في سلوكه تأثيرًا كبيرًا"(ربيع ، ١٤١٢،ص ٢٥٥)

وعرف (القاموس الأمني) الوسط الاجتماعي: "بأنه البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد عادة، وهي التي تؤثر في الإنسان بما يحيط به من مظاهر اجتماعية، وبخاصة خضوعه لمعايير الآخرين وتوقعاتهم، مثل (الأسرة، الحي، جماعات الرفاق، والصداقة، والأقران.. إلخ)" (القاموس الأمني، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،١٤١٨،٢١١ص).

فالعوامل الإجتماعية المؤدية الى الجريمة "عبارة عن مجموعة من العلاقات والروابط والصلات التي تنشأ بين الفرد وبين غيره من الناس في البيئة الاجتماعية التي تعيش فيها (الجميل ، ص ٣٨٠ ، ب ت)

فالفرد كائن اجتماعي يتواجد منذ ولادته وحتى وفاته في مجتمع إنساني معين، ولذلك فإن ما لديه هو حصيلة هذا المجتمع، ومن صنع ثقافته، فكل ما للفرد من قدرات وخبرات وقيم واتجاهات ومثل ومعتقدات وغايات وأهداف ومعارف ومهارات ليست إلا حصيلة حياته الاجتماعية، ونتيجة تفاعله الاجتماعي مع ظروف مثل العيش الاجتماعي، وكل هذا يعني أن السلوك الإنساني بكافة صوره وأشكاله ليس إلا نتيجة لتلك العمليات الديناميكية المستمرة، والتي تجري بين طرفين، وهما الفرد بما لديه من خصائص تكونية، وقدرات عقلية ونفسية واجتماعية من جهة، وبين ذلك الوسط أو البيئة بكل ما فيها من ظروف ومواقف ومتعارفات، وعناصر اجتماعية وثقافية من الجهة الأخرى.(الدوري،١٢٥،١٩٨٤)

وبناءً على ذلك "فإن المجرم ليس ظاهرة فردية منعزلة، وإنما هو نتاج مجتمعه، فهو عضو في جماعة، وجريمته فعل مخالف لقوانين هذه الجماعة، أو هي بمعنى آخر فعل مضاد للمجتمع، ولمعرفة سبب ارتكاب المجرم لهذا الفعل لابد من دراسة العلاقة بينه وبين البيئة الاجتماعية، وتحليل طبيعة السلوك الإجرامي الذي يتكون من خلال هذا العلاقة".(السراج ، ١٩٩٠ ، ص ٢٨٠)

ومن خلال ما تقدم يتضح أهمية العوامل الاجتماعية وتأثيرها على الفرد في اكتسابه للسلوك بشكل عام إيجابا أو سلبا.وقد ذكر كثير من العلماء والباحثين جملة من العوامل الاجتماعية المرتبطة بانحراف الفرد وإجرامه والتي وهي:

أولاً: البيئة الأسرية:

"إن الأسرة هي الخلية الأولى التي تستقبل الإنسان ، ذلك أن فترة الطفولة هي الفترة الهامة التي تتكون فيها أهم تراكيب العادات الأساسية والقيم والاتجاهات والمفاهيم مهما كان نوعها وهي فترة يكون دور الطفل فيها التلقي والمحاكاة والتأثر". (عرفة،١٤٠٧،ص ٧٢)

وتذكر (ادلر) أن البحوث الاجتماعية والنفسية أثبتت أن الأسرة تلعب دورًا فعالاً ورئيسيًا في تربية وتوجيه الطفل، خاصة في السنوات الخمس الأولى من عمره مما ينعكس ذلك على شخصيته في بقية مراحل حياته، فالأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية وتشكل شخصية الفرد وتلقينه القيم والعادات وأنماط السلوك السائدة في المجتمع وأساليب الضبط الاجتماعي.(حسين،١٤٠٨،ص ٥٣)

و"الأسرة كذلك هي الجماعة التي تؤثر في شخصية الطفل وتحدد معايير سلوكه وتشكل شخصيته عن طريق التفاعل الداخلي واللقاءات الشخصية المستمرة، كما الجماعة التي تستمر في الغالب في تشكيل وصياغة هذه الشخصية لفترة طويلة من الزمن الأمر الذي يؤدي إلى تثبيت المبادئ التي تؤمن بها الأسرة في شخصية الطفل وتدعيمها طوال الحياة"(خوخ،فاروق ،١٤٠٩،ص ٦٦)

وهي الوسط الوحيد الذي لا يملك الإنسان فيه خيارًا ولا يستطع منه فكاكًا ولذلك فتأثيرها على الفرد واقع لا محالة (الشاذلي،١٩٩١،ص ٣٤٨).

وتوجد كثير من الأمور الأسرية التي تترك اثرًا سيئًا في حياة المرأة على نحو تدفعها إلى طريق الجريمة، وأهم هذه الأمور ما يلي:

ب- التفكك الأسري:

ومن الأمور الأسرية التي تؤثر على الفرد في طفولته بحيث تترك أثرًا على سلوكه الإجرامي المستقبلي التفكك الأسري ومن مظاهره عدم وجود الأبوين في نطاق الأسرة إما بغيابهما معًا أو بغياب أحدهما، وذلك بسبب الطلاق أو الوفاة أو الهجرة أو قضاء العقوبة في السجن، وقد يحدث هذا التفكك عندما يسود الأسرة علاقات سيئة كالشجار الدائم والإهانات والسب والشتم المتبادل، وخاصة عندما يكون ذلك بين الوالدين، أو بين الأخوان أو الأخوات الأكبر سنًا.

وإذا كانت الأسرة فيها تصدع وتفكك وخلاف ومشاكل وغيرها فإنه في الغالب يكون لها التأثير في سلوك الفرد والتي ربما تدفعه إلى السلوك الانحرافي

وهناك من يقسم التصدع والتفكك الذي يصيب الأسر إلى نوعين: تصدع مادي – وتصدع معنوي، ومنهم من يقسمه إلى ثلاث أنواع.(الجميل،٤٥،ب ت)

أ)- التصدع المادي للأسرة:

"ويرجع التصدع المادي إلى عدم وجود الأبوين معًا في نطاق الأسرة بغياهما أو غياب أحدهما،وقد يكون ذلك بسبب الوفاة أو الطلاق أو الهجر أو السجن، وقد يأخذ التصدع المادي صورة إقامة الطفل مع زوجة أبيه أو زوج أمه".ربيع،١٤١٢،ص٢٥٦)

وترى كثير من الدراسات أن هناك علاقة قوية بين التصدع المادي للأسرة وانحراف الأحداث،لأن هذا النوع من التصدع كثيرًا ما يؤدي إلى فقدان الطفل والمراهق للرعاية الصحية والتوجيه والإرشاد السليم وشعوره بالنقص والحرمان وعدم الاستقرار، وبالتالي تؤثر على عملية التنشئة التي يتلقاها الطفل، وهذا يعنى إن انتماء الطفل إلى هذا النوع من الأسرة يزيد احتمالية تعرضه للانحراف.

"ويلاحظ من الدراسات القائمة أن تصدع الأسرة يؤدي إلى انحراف الفتيات أكثر من الفتيان "(المالك واخرون،ص ٩٩، ب ت)

يشير (العوجي) إلى أن الأسر المتصدعة بالطلاق يكون تأثيرها على الأحداث ذكورًا وإناثًا أكبر من غيرها، حيث إن العامل النفسي يكون مؤثر فيهم عندما يرون والديهم موجودين ولكنهما منفصلين أو إن كل واحدٍ

منهما مع زوجته أو زوجها الآخر، هذا بالإضافة إلى ما كان يرونه من خلاف ومشاكل بين والديهم قبل الطلاق.(العوجي،ص٤٣،بدون ت)

وقد بين الرسول صلى الله عليه وسلم أهمية وجود الوالدين مع الطفل وتأثيرهما عليه عندما حث على كفالة اليتيم ورعايته وتعويضه عن والديه، ورتب الأجر الكبير على ذلك بأن جعل من يقوم بكفالة اليتيم مصاحبًا له في الجنة، حيث قال عليه الصلاة والسلام: "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ كَهَاتَيْنِ فِي الْجَنَّةِ ، وَأَشَارَ بِالسَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا قَلِيلًا " . [رواه البخاري].

ب)- التصدع العاطفي (المعنوي) للأسرة:

يقصد به أن يكون الترابط المادي للأسرة موجود - أي وجود الأبوين معًا - ولكن يسود أجواءها علاقات سيئة ومضطربة من مشاحنات ومشاجرات مستمرة ومناقشات حادة بين الأبوين نتيجة لعدم توافقهما في حياتهما، وانعدام الانسجام والاحترام والتفاهم بينهما.(ربيع،١٤١٢،ص١٦٦)

حتى يصل الأمر إلى قيام الآباء بضرب الأمهات، وإطلاق الكلمات الفاحشة والبذيئة والجارحة وتهديدها بالطلاق أمام الأبناء، ونتيجة لذلك يسود الصراع والشقاق ويقل الاحترام وتزداد عملية التوتر، داخل أسرته وفقدان الحنان والعاطفة من والديه أو من أحدهم أو من إخوته، والذي قد يؤدي به إلى البحث عن ما فقده من أسرته والبحث عن البديل وربما يكون عن طريق ارتكاب السلوك المنحرف.

كذلك إن "جهل الأبوين أو أحدهما بأساليب التربية السليمة إما بالقسوة البالغة في معاملة الطفل بإهانته أو ضربه لأتفه الأسباب، دون استخدام الأساليب الأخرى في العقاب، مما يؤدي إلى إيجادعقد نفسية لدى الطفل وكبت لمشاعره وعواطفه وانفعالاته وقد يدفعه ذلك إلى الفرار من الأسرة سعيًا وراء العطف والرعاية والأمان خارجها، وتصريف كبته وتفجير مشاعره عن طريق الجريمة، لاسيما وأن الحدث في هذا السن يكون طيع سهل الانقياد وسريع الاستهواء من الغير ".(ربيع،١٤١٢،ص١٧٢)

كذلك عدم العدل بين الأبناء وتفضيل بعضهم على بعض أو تفضيل الذكور على الإناث أوالعكس، يؤدي في الغالب إلى الشعور بالحرمان العاطفي والذي يؤثر في نفسيته وسلوكه.

ج)- التصدع الخلقي للأسرة:

يقصد بهذا النوع أن يكون الوالدان موجودين ولكن يكون أحدهما أو كلاهما قدوة سيئة للأبناء، كأن يدمن الأب أو الأم على الخمر أو المخدرات أو الاعتياد على القمار أو يكون أحدهما من ذوي الميول الإجرامية أو الميول اللأخلاقية وتكون تلك الميول والأفعال الإجرامية ظاهرة أمام الطفل أو يعلم عنها، فوجود الطفل في مثل هذه البيئة المنحرفة والتي يشيع فيها السلوك الإجرامي، أوعدم احترام النظام والقانون فلا يجد من يعصمه عن تقليد ما يحيط به من أنماط سلوكية منحرفة، ولاسيما وأنها تجئ عن أشخاص على درجة كبيرة

من الصلة أو القرابة مثل الوالدين بوجه خاص،فالطفل الصغير يتعلم السلوك الجانح من أبويه بكل يسر وسهولة وفي داخل جدران بيته .(ربيع،١٤١٢،ص٢٩٠)

كذلك يتصف هذا النوع من التصدع بضعف الوازع الديني وانعدام الأخلاق داخل البيت من جانب الوالدين أو أحدهما أو الأخوة ، فينعدم في مثل هذه الأسر مفهوم الفضيلة والشرف والأمانة الأخلاقية. (المالك واخرون،ص ١٤٥، ب ت)

"يجمع علماء الاجتماع والتربية والقانون وغيرهم على أن الضوابط الاجتماعية الرسمية وغيرالرسمية تقوم بدور هام وفعال في حفظ النظام الاجتماعي وحمايته من الانحراف وتسلط الأفراد بعضهم على بعض، ولما كانت الضوابط الرسمية لا تكفي لوحدها في تحقيق غايات الضبط الاجتماعي كان لابد من أن يصاحبها دعم ومساندة من الضوابط الغير رسمية". (الحامد،١٤١٥،ص ٧٣)

كذلك فإن عملية الضبط الاسري لسلوك الأبناء له أهميته من كونه هو القاعدة والأساس الذي يسير عليه الفرد في حياته.

ثامناً: مستوى التدين:-

يكاد يجمع علماء الاجتماع، والأجناس البشرية الثقافية على أهمية الدين في حياة الأفراد، وفي حياة الجماعات، وفي حياة الأمم والشعوب، فالدين ظاهرة اجتماعية قديمة سحيقة في القدم، وجدت منذ قيام حياة الجماعات، ومنذ بداية هذه الجماعات بالتطور الاجتماعي، حتى صارنظامًا متكامً لا له مؤسساته العاملة على تحقيق أهدافه وغاياته السامية، ومن الواضح أن الدين يقف عند حدود العبادات وإقامة الشعائر الدينية المطلوبة، بل إن الدور الذي يلعبه في تنشئة الأفراد يكاد يعكس آثاره على بقية المؤسسات الأخرى، العاملة في مجال الضبط الاجتماعي، ولذلك يعد الدين عنصرًا أساسيًا من عناصر التنشئة الاجتماعية، وفي خلق شخصية الفرد وتقويم سلوكه، بحيث يعيشّ كل حصنًا منيعًا يعصم الفرد من التورط في ارتكاب الإثم والخطيئة (الدوري،١٩٨٤،ص ١٧٥)

ويعتبر الدين من أهم وأقوى وسائل الضبط الاجتماعي، وله فعالية وتأثير على ضبط السلوك، فهو كفيل وحده بإيجاد التوافق والتماسك والاستمرار للجماعة، سواء أكانت جماعة الأسرة أوجماعة الأصدقاء أو المجتمع ككل.غباري،١٤٠٦،ص١٠٤)

كما أن التمسك بتعاليم الدين الإسلامي والعمل بها له علاقة بالصحة النفسية عند الفرد، حيث إن الصحة النفسية كما عرفها خبراء الصحة العالمية في منظمة الصحة العالمية "قدرة الفرد على تكوين علاقات ناجحة مع الآخرين والمشاركة في تغيير وبناء البيئة الاجتماعية والطبيعية التي يعيش فيها، وإشباع حاجاته الأساسية بصور متوازنة وإنماء شخصية قادرة على تحقيق الذات بصورة سوية"(الصنيع،١٨،١٤٢١)

العوامل الاقتصادية المؤدية الي الجريمة :

للعوامل الاقتصادية دورًا كبيرًا في الدفع نحو ارتكاب الجريمة ، وأهم هذه العوامل:

أ/ الفقر:

"إن تحديد الفقر عند الأفراد أمرًا نسبيًا، حيث إن حالة الفقر تختلف من شخص إلى آخر حسب احتياجات كل فرد ومدى رغبته في إشباعها، فهناك فرق بين القرية والمدينة من حيث الحاجات والرغبات والمغريات والتطلعات، وكذلك هناك فرق بين مراحل عمر الإنسان، فالشاب تختلف حاجاته ورغباته ومدى قوتها عن المسن، وكذلك هناك فرق في تحديد الحاجات والمتطلبات الرئيسية في حياة الفرد وما تخضع له من عادات وتقاليد وضغوط اجتماعية (المالك واخرون،ص١١٧.ب ت)

وقد اهتم علماء الجريمة بدراسة تأثير الفقر على سلوك الفرد، وعلاقته بالجريمة، فمنهم من ربط الجريمة بالفقر، وأنه يدفع إلى السلوك الانحرافي، ومنهم من نفى ذلك بعدم وجود علاقة بين الفقر والجريمة حيث إن الفقر موجود لدى المجرمين وغير المجرمين، ، ومنهم من ربط الفقر بعوامل أخرى تساعد على دفع الفرد لارتكاب الجريمة، حيث إن الفقر يؤدي إلى سوء التغذية، وسوء السكن، والسكن في أحياء رخيصة غير منظمة ينتشر فيها الانحراف، وإلى انشغال الوالدين كل وقتهما في البحث عن المال وإهمال الأبناء، وإلى ترك المدرسة لعدم القدرة على دفع مصاريف الدراسة، وغيرها من العوامل المرتبطة بالفقر التي تدفع الفرد تحت ضغوط معينة وتحت ظروف طارئة إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.وبناءً على ذلك فإن الفقر لا يكون عامل أساسي لدفع الفرد إلى ارتكاب السلوك الإجرامي"وإنما هو مجرد عامل مساعد للتكوين الإجرامي ، ، وهذا يتفق مع رأي الأستاذ الأمريكي "تافت" الذي ينادي فيه بعدم وجود رابطة حتمية بين الفقر والإجرام لأنه إذا كان معظم المجرمين من الفقراء فإنه ليس كل الفقراء من المجرمين، بل إن هناك من المجرمين الأثرياء كثيرون كما أن من الفضلاء فقراء عديدون.

وبالتالي يعد الفقر عامً لا مساعدًا فقط قد يهيئ الفرصة للإجرام في بعض الأحيان"(ربيع،١٤١٢،ص٢٨٧.)

ولأهمية تأثير الفقر على الفرد فرض الدين الإسلامي بعض الأنظمة التي من شأنها تلبي حاجات الفقراء من الأغنياء ففرض الله تعالى الزكاة على الأغنياء، وحرم الربا والاحتكار والاستغلال والغش وجميع المعاملات المحرمة التي تضر بأفراد المجتمع، وحث على الصدقة على الفقراء والمساكين وحث على تفقد الفقراء والمساكين وكفالة اليتيم والإنفاق على الأرملة وإطعام الطعام، وتفقد الجار لجاره،

وحث على تفريج الكرب عن المسلمين وغيرها من الأمور التي تدور حول تفقد المسلم أخاه المسلم ومساعدته حتى لا يؤدي به ذلك إلى الحاجة فتدفعه تلك الحاجات إلى طريق الانحراف .

ومماسبق يتضح ان العوامل المؤدية للجريمة مختلفة ومتنوعة ومركبة أحيانا وجميعها تسهم بشكل او باخر في وجود استعداد للجريمة وارتكابها.

الدراسة الميدانية :

اعتمدت الدراسة في جانبها العملي علي اداة الاستبانة واوردت في داخلها عدد من الاسئلة الموجهه للمبحوثين من نزلاء السجن العمومي للرجال ونزيلات سجن النساء في ولاية الخرطوم حيث شملت علي عدد من الاسئلة الموجه لمعرفة نوع الجرائم المرتكبة والعوامل التي ادت اليها تم اختيار عدد (٥٠) مفحوصا من نزلاء السجن العمومي من الرجال وعدد (٥٩) مفحوصة من سجن النساء بأم درمان، وقام الباحثة بملء صحيفة الاستبانة أثناء مقابلة كل فرد من أفراد العينة .

جدول رقم (١) يوضح اعمار المبحوثين

العمر	نزلاء	نزيلات	التكرار	النسبة%
اكثر من ١٥ واقل من ٢٠	٤	٢٠	٢٤	%٢٢
٢١-٢٥	١٤	٩	٢٣	%٢١.١
٢٦-٣٠	٨	١٥	٢٣	%٢١.١
٣١-٣٥	٨	٣	١١	%١٠.١
٣٦-٤٠	٨	٧	١٥	%١٣.٨٥
اكثر من ٤٠	٨	٥	١٣	%١١.٩
المجموع	٥٠	٥٩	١٠٩	%١٠٠

المصدر الدراسة الميدانية

من خلال الدراسة الميدانية وجد أن الفئة العمرية لنزلاء الجرائم الأخلاقية في سجن الرجال تركزت في الفئة العمرية (٢١ - ٢٥) سنة وبالمقابل تركزت اعمار النزيلات في الفئة العمرية (اكثرمن ١٥ - واقل٢٠) سنة ، واقل فئة عمرية كانت اكثر من ٤٠ سنة .وبالاشارة الي الجدول أعلاه نجد ان اعمار نزلاء ونزيلات الجرائم الأخلاقية تركزت في سن الشباب والتي تتميز بعدم النضج الكافي والتسرع والاندفاع وعدم الخبرة وغيرها و التي قد تكون سببا في الوقوع في الجريمة وهذا ماشارت اليه معظم الدراسات في علم الجريمة. كما وضح من خلال الجدول انه كلما ذاد العمر قلت الجريمة لارتباط ذلك بالنضج والوعي اللازمين والذي يقلل بلا شك من الاندفاع نحو الجريمة.

جدول رقم (٢) المستوي التعليمي

المستوي التعليمي	نزلاء	نزيلات	التكرار	النسبة%
امي	٦	٢٣	٢٩	%٣٤.٩
خلوة	٣	١	٤	%٣.٧
ابتدائي	١٣	١٥	٢٨	%٢٥.٧
متوسط	٢٣	٢٠	٤٣	%٣٩.٤
جامعي	٤	٠	٤	%٣.٧
فوق الجامعي	١	٠	١	%٩
المجموع	٥٠	٥٩	١٠٩	%١٠٠

المصدر الدراسة الميدانية

انحصرت معظم مستويات المبحوثين التعليمية في المرحلة المتوسطة حيث بلغت نسبة (٣٩.٤%) تليها نسبة الامية (٣٤.٩%) مما يشير لتدني المستوي التعليمي لهؤلاء المبحوثين ، ومن ثم عدم الدراية الكافية والجهل الذي قد يقود إلي الانحراف والجريمة وربما يقومون بامتهان مهن هامشية مما قد يترتب عليه عائدا ماديا ضعيفا ووظائف دنيا لا تحقق دخلا يكفي احتياجاتهم وهذا يوضح بالضرورة ضعف الوضع الاقتصادي والذي هو واحدا من عوامل ارتكاب الجريمة

ويلاحظ من خلال الجدول ان المستويات التعليمية العليا تكاد لاتظهر كمؤشر يوضح العلاقة العكسية بين الجريمة والمستوي التعليمي أي كلما ذاد المستوي التعليمي قلت الجرائم او قد يكون المستوي التعليمي العالي بمثابة حيلولة دون اكتشاف الجريمة لاستغلالهم لجوانب مهارية او تقنية تحول دون الكشف عن جرائمهم او استغلال غيرهم في ارتكابها دون ظهورهم في مسرح الجريمة .

جدول رقم (٣) الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	نزلاء	نزيلات	التكرار	النسبة%
عازب	٢١	١٤	٣٥	%٣٢.١

متزوج	٢٦	٣٣	٥٩	%٥٤.١
ارمل	١	٨	٩	%٨.٣
مطلق	٢	٤	٦	%٥.٥
المجموع	٥٠	٥٩	١٠٩	%١٠٠

الجدول أعلاه يوضح الحالة الاجتماعية للمبحوثين حيث نجد ان نسبة المتزوجين سجلت اعلي نسبة حيث بلغت (٥٤.١) تلي ذلك نسبة العزاب (٣٢.١) ونسبة الارامل (٨.٣) اما نسبة المطلقين فكانت (٥.٥) ولاشك ان وجود نسبة عالية من المتزوجين له اثار سلبية كثيرة ليس علي النزيل او النزيلة فحسب وانما علي مستوي اسرهم وما ستعانيه من مشكلات نفسية واجتماعية واقتصادية مترتبة علي وجودهم داخل السجن وبلا شك ان الامر اكثر صعوبة اذا كانت المدة المحكوم بها النزيل او النزيلة طويلة، وقد وجدت الباحثة من خلال الدراسة الميدانية ان بعضهم محكوما عليه بعشرين عاما مما يعني بالضرورة فقدان العائل والأمان الاسري .مما قد يؤدي الي التفكك الاسري ويؤثر سلبا علي التنشيئة الاجتماعية للابناء، كما لاحظت الباحثة من خلال تواجدها مع النزيلات داخل السجن ان البعض منهن يصطحبن اولادهن معهن وذلك لصغر سنهم او لعدم وجود من يعولهم خارج السجن ولعل هذا يعتبر افرازا سالبا و بشكل اخر حيث ان وجود الأبناء و في سن صغيرة كهذه داخل السجن والذي هو بالضرورة بيئة غير ملائمة بالمرة يوثر تاثيرا سلبيا وبشكل كبير وهذا يشير الي امتداد الجريمة وتبعاتها من تفكك اسر بأكملها.

ويلي ذلك فئة العزاب بنسبة (٣٢.١) وهي نسبة ليست بالقليلة وماقد يترتب علي هذه الفئة من وصمة اجتماعية تؤثر سلبا علي حياتهم ووضعهم الاجتماعي ومسيرة حياتهم العملية بعد خروجهم من السجن .وفي ظل عدم تقبل المجتمع لهم يمكن ان يقودهم ذلك مرة ثانية الي العود الي الاجرام وهذا وضح جليا من خلال سؤال الباحثة عن عدد المرات التي دخلوا فيها السجن حيث أجاب عدد منهم انها ليست المرة الاولي ، وفي ذات المنحي فان عدد من النزيلات اجبن انهن يتعمدن ارتكاب الجريمة مرة اخري حتي يعدن للسجن مرة اخري وعلة ذلك انهن يجدن الاكل والشرب والماوي داخل السجن اكثر منه في خارجه . مما يستنتج منه عدم وجود الرعاية اللاحقة ولفظ المجتمع لهن بالاضافة لاوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية المتدنية. يلي ذلك نسبة الارامل والمطلقين والتي كانت قليلة مقارنة بما قبلها .

جدول رقم (٤) نوع الجريمة الأخلاقية

نوع الجريمة	نزلاء	نزيلات	التكرار	النسبة%

زنا	٢	٥	٧	%٦.٤
بغاء	٠	١٣	١٣	%١١.٩
الخمور	٢	١٧	١٩	%١٧.٤
مخدرات	٢٠	٤	٢٤	%٢٢
شذوذ جنسي	٣	٠	٣	%٢.٨
اغتصاب	١١	٠	١١	%١٠.١
اغتصاب وقتل	٤	٠	٤	%٣.٧
اغواء	٤	٠	٤	%٣.٧
تواجد في مكان مشبوه	٣	١٥	١٨	%٦.٤
خطف	١	٠	١	%٠.٩
أفعال فاحشة	٠	٥	٥	%٤.٦
المجموع	٥٠	٥٩	١٠٩	%١٠٠

من الجدول أعلاه سجلت جريمة المخدرات اعلي نسبة حيث بلغت (٢٢%) اما جريمة الخمور كانت بنسبة (١٧.٤%) وسجلت جريمة البغاء (١١.٩%) تليها جريمة الاغتصاب (١٠.١%) تلي ذلك جريمة الزنا والتواجد في مكان مشبوه (٦.٤%) وتساوت نسبة جريمة القتل بعد الاغتصاب والاغواء وسجلت نسبة (٣.٧%) وأخيرا جريمة الشذوذ الجنسي (٢.٨%) وجريمة الخطف بغرض الاغتصاب (٠.٩%).

وبتحليل الجدول السابق نجد ان جريمتي المخدرات والاتجار فيها بالإضافة لجريمة بيع وتعاطي الخمور كانت اكثر الجرائم وضوحا وذلك لارتباطها بالعائد المادي السريع في ظل الظروف الاقتصادية التي يعاني منها المبحوثين والملاحظ في هاتين الجريمتين ان النزلاء والنزيلات من المتاجرين وليس المتعاطين في الغالب مما يعضد جانب الدافع المادي والحوجة ، وقد ظهرت المخدرات بنسبة عالية وسط النزلاء في حين ظهرت تجارة الخمور وسط النزيلات وذلك لظروف كل جريمة علي حدا حيث ان تجارة المخدرات تتطلب أماكن بعيدة وطرفية ووسائل حركة وخلافه في حين ان تجارة الخمور عادة ماتقوم بها النزيلة داخل منزلها او تحت ستار الاعمال الهامشية كبيع الشاي في وخلافه.

تلي ذلك جريمة التواجد في مكان مشبوه ويمكن ربطها نسبيا بجريمة البغاء لارتباطها بالمراة مما قد يعلل عدم ظهور نسب خاصة بالنزلاء ولاشك ان الوضع الاقتصادي المتدني كان اكثر العوامل التي دفعت بالمراة لمثل هذا النوع من الجرائم إضافة الي تعرضها للمهددات الصحية المتمثلة في الإصابة بمرض الايدز او الامراض الجنسية الأخرى او حمل غير شرعي وانجاب أطفال مجهولي النسب قد يكونون نواة لمشردين او لمجرمين في المستقبل.

واخيرا جريمة الاغتصاب ومن خلال سؤال النزيل عن العلاقة بينه وبين الضحية كانت اجاباتهم مابين الصدفة وعلاقة الجيرة وعدم وجود علاقة من الأساس .

جدول رقم (٥) دافع الجريمة الأخلاقية

دافع الجريمة	نزلاء	نزيلات	التكرار	النسبة%
عوامل نفسية	١٠	٢	١٢	%١١
عوامل اسرية	٣	١٠	١٣	%١١.٩
عوامل اقتصادية	٧	٣٠	٣٧	%٣٣.٩
رفقاء السوء	١٧	٥	٢٢	%٢٠.٢
عوامل عاطفية	٤	٣	٧	%٦.٤
استغلال صاحب العمل	١	٠	١	%٠.٩
عادات وتقاليد اجتماعية	٢	٢	٤	%٣.٧
استغلال الوضع الاجتماعي	٢	٠	٢	%١.٨

مكيدة	٤	١	٥	%٤.٦
اكثر من عامل	٠	٦	٦	%٥.٥
المجموع	٥٠	٥٩	١٠٩	%١٠٠

من خلال استعراض الجدول تبين ان اكثر العوامل التي أدت الي ارتكاب الجرائم الأخلاقية تركزت في العوامل الاقتصادية بنسبة (٣٣.٩%) ولعل هذا وضح من خلال نوع الجريمة الأخلاقية في الجدول السابق والتي تركزت في جرائم المخدرات وبيع الخمور لاجل التجارة والكسب المادي مما يعضد قوة العامل الاقتصادي في الدفع الي الجريمة . والدافع الثاني كان سببه رفقاء السوء بنسبة (٢٠.٢%) ولا شك ان الصحبة السيئة تقود للاجرام وهنا نشير الي نظرية المخالطة الفارغة لسذرلاند والتي تؤكد ان رفقاء السوء يشكلون نسبة عالية في الدفع الي الجريمة ، وقد سبق ذلك الدين الإسلامي في الاشارة الي أهمية الصحبة الطيبة في حياة الفرد من قبل تلك النظريات، اما العوامل الاسرية فقد كانت بنسبة (١١.٩%) ذلك ان التفكك الاسري ومظاهره المتمثلة في انشغال الوالدين عن أبنائهم او الطلاق او سوء اخلاق الوالدين وغيرها من مظاهر التفكك الاسري والتي تدفع يصاحبها الي الجريمة ويتفق هذا مع ماوصلت اليه كثير من الدراسات في مجال الانحراف والجريمة عن العلاقة الطردية مابين الجريمة والتفكك الاسري ،اما العوامل النفسية فكانت بنسبة (١١%) وقد تمثلت في عدم القدرة علي التكيف النفسي او الاضطرابات النفسية من قبل بعض النزلاء حيث وجد من خلال الدراسة الميدانية وجود بعض النزلاء يعانون من بعض الاضطرابات النفسية و انفصام الشخصية ، بالإضافة الي ان بعض النزلاء والنزيلات من المهاجرين من الريف الي المدينة ، ولاشك ان مايعانونه من عدم الاشباع العاطفي او الحرمان الاسري وعدم تكيف البعض منهم في ظل الظروف الاقتصادية المتدنية والتي سبق الإشارة اليها بمثابة دافعا اخر من دوافع الجريمة يضاف لما قبله ، ومن العوامل أيضا العوامل العاطفية والتي تمثلت في وجود علاقات عاطفية أدت الي ارتكاب جريمة الزنا ويظهر هنا التداخل بين هذا العامل والعوامل الاقتصادية والتي لاتمكن البعض من الزواج لتكاليفه الباهظة من جهة ومن جهة اخري وجود الرغبة الجنسية وعدم القدرة علي اشباعها بالطريقة المشروعة ،تلي ذلك نسبة (٥.٥%) كان الدافع وراء الجريمة وجود اكثر من عامل واحد. ونسبة(٤.٦%) من المبحوثين كانت المكيدة وراء الجريمة وهذا العامل كان اكثر وضوحا في اللذين كانت جرائمهم تجارة المخدرات. واتضح ان للعادات والتقاليد وثقافة بعض الجماعات دورا في ارتكاب الجريمة بنسبة (٣.٧%) وتعليل ذلك يعود الي ان بعض النزلاء مهاجرين في الأصل من مناطق اخري وفي بعض ثقافاتهم ان من الممكن خطف الفتاة التي يرغبون الزواج منها كنوع من ابراز القوة وهذه ثقافة موجودة في بعض مناطق السودان وهؤلاء النزلاء تاثروا بهذه الثقافة وكانت دافعا لهم ، وينبغي الإشارة هنا الي ان القانون يعاقب مثل هذا النوع من السلوك والذي يظهر فيه التقاطع مابين الثقافة المجتمعية والقانون ، ولربما لو قام بهذا السلوك في بيئته و ثقافته المحلية لما اعتبر جريمة لان ثقافة بعض القبائل تجيز هذا النوع من السلوك علي ان يترتب عليه الزواج من الفتاة المخطوفة ،

باعتباره نوعا من اثبات الرجولة مما يشير الي تحكم العرف اكثر من القانون. بنسبة عالية واخيرا استغلال الوضع الاجتماعي واستغلال النفوذ من بعض أصحاب السلطة وبعض افراد القوات النظامية كان العوامل التي كانت وراء ارتكاب الجريمة بنسبة (١.٨%) حيث وضح ان بعض النزلاء من القوات النظامية .

نتائج الدراسة :

من خلال تحليل بيانات الدراسة الميدانية يمكننا أن نخلص إلي عدد من النتائج :

تنوعت وتعددت العوامل المؤدية الي الجريمة في السودان وزادت معدلاتها ذيادة ملحوظة في الآونة الأخيرة خاصة جرائم المخدرات ثم تأتي الجرائم الجنسية المتمثلة في الاغتصاب والزنا والأفعال المنافية للآداب .

اكثر العوامل المؤدية للجرائم الأخلاقية كانت هي العوامل الاقتصادية المتمثلة في الفقر والعوز.

لوحظ من خلال الدراسة الميدانية داخل السجن انتشار بعض حالات الشذوذ الجنسي داخل السجون خاصة وسط النزلاءوالنزيلات المحكومين لمدد زمنية طويلة مما قد يشير الي ضعف الجانب الإصلاحي والتاهيلي داخل المؤسسات العقابية .

الجرائم الجنسية إمكانية ضبطها من الصعوبة بمكان لخصوصيتها ووقوعها برضا الطرفين مما يقلل من دقة الإحصاءات الجنائية في الكشف عن عدد الجرائم بواقعية وعليه فان المرصود داخل المؤسسات العقابية لايمثل العدد الحقيقي.

الإحصاءات الجنائية مؤشر غير فعال لإعطاء الصورة الحقيقية للجرائم الأخلاقية وخاصة الجنسية لاعتبارات عديدة من بينها ثقافة المجتمع .

ذيادة اعداد الأطفال غير الشرعيين التي قد تكون مؤشرا لارتفاع معدلات الجريمة الأخلاقية وربما تؤدي إلي ارتفاع اكثر في معدلات ظاهرة تشرد الأطفال والجريمة في المستقبل.

مناقشة النتائج وفقا لاهداف وتساؤلات الورقة العلمية :

هدفت الدراسة الي التعرف علي العوامل المؤدية الي الجريمة وخاصة الأخلاقية منها وقد وجد من خلال نتائج الدراسة الميدانية ان اكثر العوامل وضوحا كانت العوامل الاقتصادية المتمثلة في الفقر والعوز حيث ان معظم المبحوثين أوضاعهم الاقتصادية مترديه واكد ذلك اتجاه نسبة عالية من النزلاء والنزيلات نحو الجرائم ذات العائد المادي السريع وظهر ذلك في تصدر التجارة في المخدرات والخمور وظهورها كااعلي نسبة جريمة مرتكبة ، ومن خلال سؤال المبحوثين ظهر ان الغرض لم يكن التعاطي وانما المتاجرة ، وبعض النزيلات كان يمتهن بيع الخمور تحت غطاء بعض المهن الهامشية كبيع الشاي او الطعام .

اتضح كذلك من نتائج الدراسة ان هناك نسب عالية من اللذين ارتكبوا الجرائم الأخلاقية من النزلاء والنزيلات بسبب الصحبة السيئة والتفكك الاسري الذي يعيشونه والذي من مظاهره الطلاق او انشغال الوالدين وضعف القيم المجتمعية نفسها لاسباب متعلقة بالعولمة والغزو الثقافي ، والثقافة المستلبة والتي تدعو الي اعلاء الثقافة المادية المتمثلة في الثراء والوضع المادي والذي اصبحا بنسبة عالية معيارا للتفاضل بين الناس ولم تعد بذلك القيم الأخلاقية هي المعيار الأساسي كما امرنا بذلك الدين الإسلامي ، ولاشك ان ضعف الواعظ الديني هو الأساس في الدفع نحو الجريمة أي كان نوعها .ونشير هنا الي ان هناك العديد من النظريات في مجال الجريمة ربطت بين الجريمة والتفكك الاسري ووسائل الاعلام غير المنضبطة .

كما ظهرت بعض المشكلات النفسية من عدم توافق نفسي وخلافه كعوامل دفعت بعض النزلاء للجريمة ، بالإضافة الي عوامل مرتبطة بثقافة المجتمع السوداني والتي تبيح بعض الممارسات كخطف الفتاة قبل الزواج او السرقة كواحدة من مظاهر اظهار القوة وكما يعرف في ثقافة المجتمع السوداني بالهمبتة .

من العوامل المؤدية للجريمة الأخلاقية كذلك وجود اكثر من عامل واحد وهذا بلا شك يقودنا الي ماذكر في نظرية تكامل الأدوار إذ ان الجريمة ليس بالضرورة ان تخضع لعامل واحد وانما تعدد الأدوار وتاثرها ببعضها له الأثر الكبير في ذلك .

اشارت نتائج الدراسة الميدانية الي عدم دقة الإحصاءات الرسمية في الكشف عنها لاعبارات خاصة بالجرائم الجنسية علي وجه الخصوص ، وهذا وضح حتي في وجود حالات من الممارسات الجنسية التي تتم داخل المؤسسات العقابية وافصح بها النزلاء ولكن لايتم رصدها ضمن مضابط إدارة السجن ، وهذا قد يشير الي ضعف الجانب الإصلاحي والتاهيلي داخل السجون .

توصيات الدراسة :

الأسرة هي الخلية الأولي التي ينشأ فيها الفرد ويكسب القيم الأخلاقية لذا لابد من الاهتمام بالأسرة حتى تقوم بدورها الفاعل في ضبط سلوك أفرادها.

محاولة دعم الاسر اقتصاديا من خلال وضع سياسات تكفل لهم العيش الكريم لضمان عدم ولوجهم الي الجريمة .

التوعية لأفراد المجتمع عامة ونشر الثقافة الجنسية بصفة خاصة وإبراز الإفرازات السالبة المترتبة علي انتشار العلاقات الجنسية غير الشرعية .

الاهتمام الفاعل بنزلاء السجون وتحقيق الجوانب الإصلاحية والتاهيلية من قبل المؤسسات العقابية حتى يخرج النزيل وقد أدي عقوبته وتحسن سلوكه ومن ثم إدماجه في المجتمع مرة أخرى .

ذيادة الاهتمام بفئة الشباب وخلق برامج اجتماعية وثقافية وتوعوية تشبع احتياجاتهم وخلق فرص عمل لهم حتى لا يكونون عرضة للانحراف والجريمة .

المصادر والمراجع :

ابن منظور ،لسان العرب ،بيروت دار المعارف ١٤٠٨،٤٤٥،ج ١

الأحكام السلطانية للماوردي.

إبراهيم أكرم نشأت ، سياسة الوقاية من الجريمة ،مجلة الأمن والقانون ،كلية شرطة دبي ، الأمارات، السنة ١٢ ، العدد الثاني ، يوليو ٢٠٠٤م

حسن خفاجي،دراسات في علم الأجتماع الجنائي ،١٤٠١ ، .

حسن ربيع ، مبادئ علمي الأجرام والعقاب،كلية شرطة دبي، ١٤١٢.

ذياب البداينة،الجرائم الإقتصادية المستحدثة في عصر العولمة،مؤتمر أعمال شرطة الشارقة،مركز بحوث الشرطة، ٢٠٠٢.

صالح المالك، حسن الساعاتي،سامية الساعاتي، علم أصول الأجرام ، مطبعة العبيكان للنشر،الرياض .

صالح الصنيع،التدين علاج الجريمة، مكتبة ابن رشد ، الرياض ، ١٤٢١

صلاح عبد المتعال، التغير الإجتماعي في البلاد العربية وعلاقته بالجريمة ، منشورات المكتب العربي لمكافحة الجريمة ، بغداد ، العراق، ١٩٨٠

١٠..طاهر حبوش ،الظواهر الإجرامية المستحدثة وسبل مواجهتها، جامعة نايف العربيةالرياض،ندوة في الوقاية والتأهيل والمكافحة للجرائم المستحدثة، ١٩٩٩.

١١. عابدين، محمد أحمد ، محمد حامد قمحاوي : جرائم الآداب العامة ، دار المطبوعات الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٥م.

١٢. عبدالله الصعيدي ،الجريمة الإقتصادية المفهوم والأنواع ،مجلة الفكر الشرطي ، العدد ١٩ ، الشارقة، الأمارات العربية المتحدة

١٣. عبدالله حسين ،رعاية الأحداث الجانحين في الدول العربية والخليجية ،مكتب المتابعة ، المنامة ، ١٤٠٨.

١٤. عبدالله خوج ،عبدالسلام فاروق،الأسرة العربية ودورها في الوقاية من الجريمة والأنحراف، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، ١٤٠٩

١٥. عبودالسراج،علم الأجرام وعلم العقاب ، دار ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٩٠ .

١٦. عدنان الدوري، أسباب السلوك الإجرامي وطبيعة الجريمة،الكويت ذات السلاسل،١٩٨٤.

١٧. علي أحمد المجذوب، ندوة عربية بعنوان :الأمن الفكري والعقائدي مفاهيمه وخصائصه وكيفية تحقيقه في الميادين الأمنية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ، ١٩٩٣.

١٨. علي أحمد المجذوب، ندوة عربية بعنوان :الأمن الفكري والعقائدي مفاهيمه وخصائصه وكيفية تحقيقه في الميادين الأمنية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،الرياض ، ١٩٩٣.

١٩. العوجي، مصطفي : التربية المدنية كوسيلة للوقاية من الانحراف ، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، ١٤٠٦هـ .

٢٠. فتوح الشاذلي،دراسات في علم الاجرام،مؤسسة الثقافة الأسكندرية، ١٩٩١.

٢١. لطفي، سهير : جرائم البغاء ، المجلة الجنائية للبحوث ، المركز القومي للأبحاث الجنائية الاجتماعية ، المجلد الثامن عشر ، ١٩٧٥م .

٢٢. حمد الحامد،دور المؤسسات التربوية غير الرسمية في عملية الضبط الإجتماعي ، مركز مكافحة الجريمة ، الرياض، ١٤١٥ .

٢٣.محمد عبدالله عرفه،الأسرة المسلمة والوقاية من الأنحراف،ندوة علمية بعنوان :"معالجة الشريعة الغسلامية لمشاكل انحراف الأحداث،المركز العربي للدراسات الامنية ، الرياض،١٤٠٧.

٢٤. مسفر عسيري،دراسة مقارنة بين الفروقات بين ذوي الإظطرابات النفصية (العصابية) والأسوياء في مستوى التدين ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة، ١٤١١ .

٢٥. حمد عمر الحاج، العولمة وأثارها في تطور الجريمة ،مجلة الأمن والجريمة والقانون، شرطة دبي، العدد الأول، ٢٠٠٢.

٢٦. محمد غباري ، الإنحراف الإجتماعي ورعاية المنحرفين ،المكتب الجامعي الحديث ، الأسكندرية،١٤٠٦.

٢٧. مصطفى العوجي ،دروس في العلم الجنائي ،مؤسسة نوفل، بيروت ، لبنان، ١ج.

٢٨. منصور، حسن حسن : جرائم الاعتداء علي الأخلاق ، دار المطبوعات ، الإسكندرية ، ١٩٨٥م .

٢٩. نجيب علي سيف الجُميل ،المرأة والجريمة من منظور القانون الإجتماعي .

٣٠.نعامة، سليم : سيكولوجية الانحراف ، مكتب الخدمات الطباعية ، دمشق ، ١٩٨٥م .

٣١. وزارة الداخلية الكويتية ، إدارة الدراسات والبحوث ، اثر البيئة الثقافية علي جرائم الخدم في الكويت ، ١٩٨٨م .

٣٢. نهج القرآن في حماية المجتمع من الجريمة،الرياض المركز العربي للدراسات والتدريب ،١٤١٣ .